

Distr.: General
15 April 2002
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الأولى

نيويورك، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

الخطوات المتخذة لتعزيز إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق
الأوسط ولتحقيق الأهداف والمقاصد المتوخاة في القرار المتخذ عام ١٩٩٥
بشأن الشرق الأوسط

مجموعة التقارير

إضافة

المحتويات

الصفحة

التقارير الواردة من الدول الأطراف

٢ الولايات المتحدة الأمريكية

التقارير الواردة من الدول الأطراف

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالانكليزية]

[٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

تُرحب الولايات المتحدة الأمريكية بالفرصة السانحة لتقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذتها لتعزيز البيئة اللازمة لتشجيع الدول على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل يمكن التحقق منها بفعالية في الشرق الأوسط وتحقيق الأهداف والمقاصد المتوخاة في القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبغية تعزيز البيئة اللازمة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بفعالية، ركزت الولايات المتحدة على ثلاثة أهداف: (١) دعم عملية السلام في الشرق الأوسط؛ (٢) وكفالة أن تكون الدول الأطراف ممتثلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ (٣) وتعزيز معاهدات وأنظمة دولية أخرى تتعلق بعدم الانتشار.

١ - دعم عملية السلام في الشرق الأوسط - لا يزال تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط هدفا رئيسيا من أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إذ تؤمن الولايات المتحدة أن تحقيق هذا الهدف سييسر بدوره إقامة حوار بشأن طائفة واسعة من القضايا المعقدة التي تحيط بإقامة منطقة إقليمية خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. وقد أعرب الرئيس بوش ووزير الخارجية باول عن رؤية أمريكية بشأن إقامة دولة فلسطينية في آخر المطاف إلى جانب إسرائيل، في حالة سلام الواحدة منهما مع الأخرى ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ويتم التفاوض على هذه التسوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. ويعكس قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الصادر مؤخرا عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ رؤية الولايات المتحدة بالنسبة للمنطقة والذي قدمته الولايات المتحدة وأكد عليه غيرها من زعماء العالم بما في ذلك ولي عهد المملكة العربية السعودية عبد الله، وهو القرار الذي لا يزال متسقا مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

علاوة على ذلك، رحبت الولايات المتحدة بتأييد جامعة الدول العربية لخطة المملكة العربية السعودية لتسوية تفاوضية وتطبيع كامل مع إسرائيل. وفي الآونة الأخيرة، أرسل الرئيس بوش الجنرال أنطوني زيني (متقاعد) إلى المنطقة في ثالث رحلة له، والهدف من رحلته

هذه المرة التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ومساعدة الطرفين على البدء في تنفيذ خطة عمل تينت الأمنية كخطوة أولى نحو التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة ميتشيل واستئناف عملية سياسية. وتقوم تلك العملية السياسية أيضا على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبادئ مؤتمر سلام مدريد لعام ١٩٩١. وأوضح الرئيس أنه ملتزم بالعمل مع شركاء الولايات المتحدة في المنطقة وفي العالم لتحقيق هذه الأهداف. وفي ٤ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس بوش أنه يعتزم إرسال وزير الخارجية باول إلى الشرق الأوسط لإجراء مشاورات مع قادة دول المنطقة.

٢ - كفالة امتثال جميع البلدان لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - توجد في الشرق الأوسط طائفة من التحديات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية. ففي مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها بشأن عدم الامتثال للمعاهدة. وليس ثمة أمل كبير أو فائدة ترجى من التوصل إلى اتفاق لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل إن لم نستطع كفالة قيام الدول بتنفيذ واحترام الاتفاقات التي انضمت إليها. وتشغل قضايا عدم الامتثال أعلى درجة في سلم أولوياتنا وهي تحتاج إلى معالجة مباشرة لأنها تؤثر على الجوهر الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال تؤثر مباشرة على فرص إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. بل إن مجمل الجهود التي تحيط باتفاقات الحد من الأسلحة تصبح موضع شك إذا لم يجر التصدي للانتهاكات. ولما كانت الولايات المتحدة تأخذ مسألة الحد من الأسلحة على محمل الجد، لذا فإنها لا تستطيع تجاهل انتهاكات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا الآن ولا في المستقبل. وينبغي لجميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتصرف بعزم للتصدي لأي تحد من هذا النوع للمعاهدة.

إن برنامج الأسلحة النووية العراقي انتهك المادة الثانية من المعاهدة. وقيام العراق ببناء مرافق سرية، بما في ذلك مرفق لتطوير السلاح النووي وتجميعه، أسهم في انتهاكه للمادة الثانية. كما أن عدم تطبيق العراق للضمانات على المواد النووية المستخدمة في برنامج أسلحته النووية يشكل انتهاكا للمادة الثالثة من المعاهدة، والتي تقتضي تطبيق الضمانات "بغية منع تحويل الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية أخرى". وخلص قرار مجلس الأمن ٧٠٧ (١٩٩١)، المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، إلى أن عدم امتثال العراق لالتزاماته بموجب اتفاق الضمانات يشكل انتهاكا لالتزاماته كطرف في المعاهدة. وأعادت قرارات مجلس الأمن اللاحقة تأكيد هذا القرار.

وذكر الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢: "إن النظام العراقي خطط لأكثر من عقد لتطوير الجمرية الحبيثة وغاز الأعصاب والأسلحة النووية. إن هذا نظام استخدم الغاز السام لقتل الآلاف من مواطنيه - وترك جثث الأمهات أكواما فوق أطفالهن القتلى. إن هذا نظام وافق على عمليات التفتيش الدولية - ثم طرد المفتشين. إن هذا نظام لديه ما يخفيه عن العالم المتمدن".

وفي رسالته التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ذكر البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أنه نظرا لعدم وجود مفتشين في العراق، فإن الوكالة "... غير قادرة حاليا على تقديم أي تأكيد بأن العراق يمثل لالتزاماته بموجب قرارات [مجلس الأمن]. ومن الواضح أنه كلما طال أمد تعليق عمليات التفتيش المرتبطة بهذه القرارات، زادت الصعوبة التي تواجهها الوكالة في إعادة الوصول إلى مستوى المعارف الذي تم التوصل إليه بنهاية عام ١٩٩٨ وزاد الوقت اللازم لتحقيق ذلك".

وستواصل الولايات المتحدة الإغراب عما يساورها من مشاعر القلق بشأن العراق وستعمل لتيسير تحقيق جو من الأمن والاستقرار في المنطقة. وتحقيقا لهذه الأهداف، عملت الولايات المتحدة وستواصل العمل مع مجلس الأمن من أجل:

- اعتماد لائحة جديدة لاستعراض السلع وما يرتبط بها من إجراءات تنفيذ تركز الجزاءات على مواد ذات استخدام عسكري تُسهم أكبر إسهام في جهود العراق لإعادة تسليح نفسه؛
- العمل من أجل أن يمثل العراق امتثالا كاملا غير مشروط وفوري لجميع قرارات مجلس الأمن المنطبقة، بما في ذلك التعاون الفعلي مع أفرقة التفتيش والمراقبة التي تنتدبها الأمم المتحدة.

ويساور الولايات المتحدة القلق أيضا بشأن أطراف أخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط والتي تكذب برامحها السرية لحيازة قدرة في مجال الأسلحة النووية ما تدعيه من التزام بالمعاهدة. لذا فإننا نحث جميع الأطراف في المعاهدة على تجنب إقامة تعاون نووي مع هذه البلدان ونؤكد الأهمية المطلقة للتقيد بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وتشمل الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الولايات المتحدة لتعزيز الامتثال للمعاهدة في منطقة الشرق الأوسط وغيرها دعم تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتفاوض على بروتوكولات ضمانات إضافية ودخولها حيز النفاذ، واعتماد اتفاقات

ضمانات بموجب المعاهدة. إن معظم الدول الأطراف في المعاهدة في الشرق الأوسط نفذت اتفاق الضمانات الشاملة المطلوبة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقامت دولة طرف واحدة بتنفيذ بروتوكول إضافي. غير أن عدة بلدان في المنطقة لم ترم حتى الآن اتفاقات ضمانات مع الوكالة تنص عليها المعاهدة، ومن الضروري أن يفعل كل منها ذلك بأسرع وقت ممكن.

٣ - جهود أخرى لتعزيز معاهدات وأنظمة عدم الانتشار - تواصل الولايات المتحدة التشجيع على خلق جو إقليمي يسمح بتوسيع نطاق قبول جميع الدول في الشرق الأوسط لمعايير عدم الانتشار ونزع السلاح المتعددة الأطراف وللمعايير الدولية، بما في ذلك:

- تشجيع الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على نطاق عالمي؛
- تشجيع نفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة واعتماد البروتوكولات الإضافية للوكالة؛
- تشجيع الالتزام بنظام مراقبة القذائف والمبادئ التوجيهية للفريق الأسترالي؛
- تشجيع الالتزام باتفاقية الأسلحة الكيميائية؛
- تشجيع الالتزام باتفاقية الأسلحة البيولوجية ودعم إجراءات التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقية؛
- تشجيع تأييد إبرام معاهدة يمكن التحقق منها تحظر إنتاج مواد انشطارية تستخدم في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

إضافة إلى ذلك، تواصل الولايات المتحدة حث الدول المصدرة، على أساس ثنائي وفي المحافل الدولية، على الامتناع عن تصدير أي أسلحة من أسلحة الدمار الشامل، وأي قذائف أو مواد أو معدات أو تكنولوجيات متصلة بها، فضلاً عن الأسلحة التقليدية المتقدمة المخلة بالاستقرار، إلى بلدان في الشرق الأوسط، ومن بينها البلدان التي تدعم الإرهاب.